Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(1), January 2018

Article History

Received/Geliş	*Accepted/Kabul*	*Available Online/Yayınlanma*
02/12/2017	*05/12/2017*	*10/01/2018*

قطاع التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. الجزائر نموذجا

أ.د اسيا شريف

د. الجيلالي سالمي

Education sector and achieving sustainable development goals. Algeria is a model

ملخص: بات إسهام التعليم بكل أطواره في عملية التنمية بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ، أحد العناصر الفاعلة في تطوير القدرات الذاتية، فقوة الدول تكمن في قوة مؤسساتها و قوة المجتمعات في القوة العلمية و الثقافية لأفرادها، و الجزائر منذ نيلها للاستقلال أعطت العناية اللازمة لهذا القطاع من خلال الإصلاحات المتتالية، كان آخرها تطبيق إصلاح شامل و عميق للتعليم سنة 2002 بما يستجيب للمعايير الدولية، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة من أجل تمدرس الفتاة و إلزامية تمدرس كل من بلغ 6 سنوات. فهل نجحت المدرسة و الجامعة الجزائرية في بناء منظومة تعليمية تتوافق و متطلبات التنمية بالجزائر، و ما مدى مساهمة السياسات التربوية في تقليص الفجوة بين الجنسين ؟

الكلمات المفتاحية: التعليم، معدل شغل القسم، معدل التاطير، العرض، الطلب.

تمهيد: لقد عملت الجزائر منذ استرجاع سيادتها، على إصلاح التّعليم وتطويره، للنّهوض بهذا القطاع، ورفع مردوده التّربوي وكذا معالجة مختلف النّقائص والسّلبيات التي تواجهه." فقد شعر المسؤولون الجزائريون بالوضعية المزرية التي آلت إليها المدرسة الجزائرية غداة الاستقلال، وخطورة التّبعية في المجال العلمي والتّعليمي، لذلك أخذوا على عاتقهم مهمة صعبة تمثلت في تطوير قدرات المدرسة الجزائرية وإقرار مبدأ حق التّعليم لكل جزائري، وتوفير الإمكانيات اللّازمة، مادية كانت أو بشرية لترسيخ هذا المبدأ "[1].

إنّ التّطرق لدراسة النّظام التّربوي الجزائري يقتضي استعراض بعض العوامل المؤثرة في نموّ النظام التّربوي ويتعلق الأمر في الجانب السّياسي، و يتمثل فيما ينبغي على الدّولة إعداده من سياسات وتوجيهات عامة وتحديد الأهداف على المدى القريب، المتوسط والبعيد لقطاع التّربية، إضافة إلى مستوى التّخطيط في قطاع التّربية من خلال دراسة بعض المخططات التنموية، أما من النّاحية الاقتصادية فهي ما تخصصه الدّولة من ميزانيتها لتمويل هذا القطاع.

أهداف الورقة البحثية:

-عرض تجربة الجزائر في قطاع التعليم بكل أطواره

-إبراز مدى مساهمة السياسات التربوية في تقليص الفجوة بين الجنسين في الجزائر

المنهجية المعتمدة: تعتمد الورقة البحثية على إحصائيات كل من الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى معطيات وزارة التربية الوطنية وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.كما تستعين بالمنهج الإحصائي مستعملين بعض التقنيات الإحصائية قصد تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة .

أولا. مراحل السياسة التربوية بالجزائر: لقد مر النظام التربوي الجزائري بثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: من الاستقلال حتى 1976

لقد بقي النظام التربوي بعد الاستقلال شديد الصلة بالفترة السابقة (الاستعمار) من حيث التنظيم و التسيير لذلك فقد واجهت الجزائر مجموعة من المشاكل المتداخلة التأثير بعد الاستقلال مباشرة من أمية وتخلف اجتماعي بالإضافة إلى منظومة تعليمية أجنبية بعيدة كلّ البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين، لذلك نعتبر " هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولويات هذه الفترة :

[1] اثر العولمة في مناهج العلوم الفيزيائية والتكنولوجية، شطيبي، فاطمة الزهراء، ص49، 2010.

– تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية، وتوسيعها إلى المناطق النائية .

– جزأرة إطارات التعليم.

– تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

– التعريب التدريجي للتعليم"[2]

كما" تميزت هذه المرحلة بإنجاز الأعمال التحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية في إطار مخططات التنمية. وقد تم تسطير هذا الإصلاح بصفته جامعا لثلاثة برامج قطاعية متكاملة تلك البرامج الهادفة إلى إحداث تغيير في كل الميادين أي:

– في مجال الهياكل.

– في مضامين البرامج.

– في مجال الطرق وفي هيكلة المنظومة ككل."[3].

المرحلة الثانية:ابتداء من سنة 1976

"ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية"[4] وبذلك فهو "أول نص تشريعي على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية "، ومن المبادئ التي أوصت بها منظمة اليونسكو فكرة التّربية المستمرّة وفكرة المجتمع المتعلّم وهذه الأفكار كانت الجزائر طموحة إليها. إذ حدّدتها أمرية 16 أفريل 1976م وعملت على توظيفها للوصول إلى مجتمع متعلّم، وقد أخذت الجزائر توجّهات من بينها :

1. اعتماد التّوجيه العلمي والتّكنولوجي :أين"حدد الأمر رقم: 76 / 35 المؤرخ في: 16 / 4 / 1976م المتعلق بتنظيم التّربية والتّكوين في الجزائر: رسالة النّظام التّربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية (آنذاك) ...إلخ وقد حددت غايات التّربية في الجزائر كالآتي :

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة .

[2] النظام التربوي الجزائري، وزارة التربية الوطنية، ص2،2002.

[3] نفس المرجع ، ص6.

[4] المرجع السابق، ص8-9.

- اكتساب المعارف العامة العلمية والتّكنولوجية .
- الاستجابة للتّطلعات الشّعبية إلى العدالة والتّقدم .
- تنشئة الأجيال على حب الوطن .

2. **ربط التّنمية الشّاملة بالنّظام التّربوي** : عندما نتفحص ديباجة الأمر 76 / 35 المؤرخ في 16 / 4 / 1976م المنظم للتّربية في الجزائر نجد – الدّيباجة – تؤكد على التّرابط بين المنظومة التّربوية والتّنمية الشّاملة للبلاد، فالمنظومة تستمد أهدافها من الغايات المرسومة لمخططات التّنمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية، كما أن جهاز الاقتصاد يعتمد على المنظومة التّربوية في تخريج الإطارات التي تسيرها وتأخذ بها إلى النّجاعة والفعالية، فالمدرسة الأساسية تمثل هذه البنية القاعدية التي تمنح طوال تسع سنوات تربية إجبارية مشتركة بين الجميع و تتيح لكلّ تلميذ إمكانية مواصلة دراسته إلى أقصى ما يستطيع .

3. ترسيخ المبادئ الإسلامية السّمحة

4. ديمقراطية النظام التربوي الجزائري، مجانيته، إلزاميته، تعريبه، جزارته

المرحلة الثالثة :بداية من سنة 2002 إلى يومنا هذا

"إن هذا الإصلاح، يعد الثاني من نوعه، بعد الإصلاح العميق الذي عرفته المدرسة الجزائرية في سنة 1976. غير أنّه إذا كان إصلاح السبعينات، قد أملته فترة ما بعد الاستقلال، وكانت الأسبقية فيه لتأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، فضلا عن ديموقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجية، فإنّ الإصلاح الجديد، تمليه ظروف أخرى مرتبطة أساسا بالتغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الناجمة عن هذه التغيرات، وتفرضه تحديات جديدة، تختلف عن تلك التي كان على المدرسة الجزائرية أن تواجهها في السبعينات، إنّها تحديات من شكل آخر وعلى المدرسة اليوم أن تواجهها بإعداد أبنائها للعيش في عالم تطبعه عولمة الحياة في شتى مجالاتها المختلفة، وتميزه تكنولوجية الإعلام والاتصال الجديدة التي بدأت في إحداث تغيير في وسائل التعليم وأساليبه وفي مفهوم الزمان والمكان"[5]

ففي يوم 30 افريل 2002 م عُرض ملف إصلاح المنظومة التّربوية للنّظر فيه من طرف مجلس الوزراء تحت إشراف رئيس الجمهورية، وقد اتخذ المجلس، بعد دراسة وافية للملف، عددا من القرارات ولتي تم إدراجها ضمن برنامج عمل الحكومة والمصادق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جويلية 2002 م، وتمثلت هذه القرارات في ثلاث محاور كبرى وهي:

[5] إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية، وزارة التربية الوطنية، ص3، 2010.

"**إصلاح مجال البيداغوجيا:** أهمها أصلاح البرامج التعليمية، واستعمال الترميز الدولي في العلوم الدقيقة و التجريبية.

إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البيداغوجي والإداري: تمثلت في تكوين معلمي و مختلف أساتذة الأطوار التعليمية.

إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية:

تلك هي، بصورة وجيزة أهم الجوانب المهيكلة للإصلاح التربوي كما أقرتها السلطات العمومية آنذاك"[6]

ثانيا : واقع التربية في الجزائر من خلال المخططات التنموية :

مع بداية الستينات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تجد رواجا بين العلماء والمنظمات الدولية المختلفة، وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم وأهم عامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية، فبدأت تسود فكرة أنّ التنمية الاقتصادية محصلة للاستثمار في القوى البشرية، هذا ما جعلنا نتطرّق إلى بعض العوامل المؤثرة في نموّ النظام التّربوي ويتعلق الأمر بمستوى التّخطيط في قطاع التّربية.

وعلى سبيل المثال فقد تلخصت توجيهات المخطط الخماسي الأول (1984/1980)في الشروع في تطبيق إجراءات تنظيمية بداية من سنة 1980م والمتمثلة كالآتي :

"– فتح المدرسة أمام جميع الأطفال البالغين سن الدّراسة .

– التّخفيف ثم محو الفوارق الجهوية في ميدان التعليم.

– توحيد نظام التعليم وتكييفه مع متطلبات التنمية وأهدافها .

– الإدخال التّدريجي لاختيار المدرسة الأساسية وتدعيم التعليم الفنّي .

– تدعيم وتطوير التّعليم باللّغة الوطنية.

– تحقيق التوازن بين الطّلب الاجتماعي والاقتصادي وطاقات التكوين في أقرب الآجال سواء من حيث المستوى الكمّي أو النّوعي.

– إعطاء ديناميكية للبناءات للاستجابة بصورة أفضل للمدرسة الأساسية."[7]

وقد جاء في المخطط ما يلي:

[6] إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات، بن بوزيد، بو بكر ، ص27- 29، 2009.

[7] التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، حمدي باشا، رابح ،ص220 ،1992.

الأهداف والتوجيهات

تمحورت توجيهات الاقتصاد الوطني في الأجل الطّويل المحددة من طرف الهيئات السّياسية العليا للبلاد، حول متطلبات سد الحاجيات الاجتماعية والجماعية الأساسية للسّكان يشكل فيها التحسين المستمر في مستوى التّربية والتّكوين وظروف المعيشة والشغل جوهر العناصر، وعليه كانت أهداف المخطط كالتالي :

– التّمديد التّدريجي في مدة الدّراسة الإجبارية في إطار تدريس التسع سنوات بتطبيق مشروع المدرسة الأساسية، تتجسّد بنموّ التأطير المؤهل على مستوى الدّورتين المتوسطة والثانوية.

– وبالتوازي مع ذلك ستنظم فروع التعليم الثانوي لاستقبال نصف الأعداد المتخرّجة من التعليم المتوسط.

– تنفيذ سياسة تمهين واسعة النّطاق توجه نحو الأولاد المتخرجين من المرحلة الابتدائية.

إنّ المجهود المفروض بهذه العملية يستلزم زيادة هامة في طاقات الهياكل الأساسية والوطنية وفي تكوين المعلمين، وفي إعادة ترتيب البرامج التربوية وفروع التربية والتّكوين مع حاجيات الاقتصاد الملحة في التأهيل.

فيما يخص قطاع التربية والتكوين، فقد كانت الحصة موزّعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم01 :برنامج الاستثمار لقطاع التربية والتكوين

	المتبقـــي انجـــازه في 79/12/31	برامج جديدة	مجموع البرامج	الترخيص بالنفقات	النسبة (%)
التربية	15772,3	17540	33312,3	25768	61.11
التكوين	7700	3600	11300	7800	18.50
التعليم العالي	6780	14300	21080	8600	20.39
المجموع	30252,3	35440	65692,3	42168	100

المصدر : تقرير عام للمخطط الخماسي 1980م-1984م ,ص109

وعليه، فقد عرف قطاع التّربية والتّكوين بصفة عامة تطوراً ملحوظاً من خلال النفقات المخصصة له والتي تمثل 10.53% من إجمالي حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط كما حضي قطاع التّربية لوحده بحصة الأسد مقارنة بقطاعي التّكوين المهني، التّعليم العالي والبحث العلمي، حيث خصص له 61.11% من إجمالي حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع التّربية والتّكوين هذا ما يعكس الأهمية التي أعطيت لقطاع التّربية والتكوين وخاصة قطاع التّربية من خلال الجهود الاستثمارية التي خصصتها الدّولة لهذا القطاع، وكان المخطط يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف من بينها:

- خفض احتلال القاعات من 55 تلميذ في القاعة إلى 46 تلميذ عند نهاية المخطط .
- رفع نسبة التأطير من معلم واحد لكل 36 تلميذ حاليا إلى معلم واحد لكل 34 تلميذا .
- إبطال نظام الدوامين في بعض المناطق .
- تكوين المعلمين ابتداء من سنة 1980م .
- استقبال الثانوية لنصف المتخرجين من التعليم المتوسط .

ولتحقق هذه الأهداف المسطّرة تطلّب توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة منها:

- بلغت الحاجة الإجمالية إلى قاعات الدّراسة موسم سبتمبر1984م أكثر من 84000 قاعة من بينها 27500 حجرة جديدة .
- ارتفاع تلاميذ الابتدائي والمتوسط تطلّب في مرحلة التعليم الثانوي احتياجات إجمالية قدرت بحوالي 264 ثانوية تعليم عام منها79 ثانوية جديدة، و67 متقنا منها 34 متقنا جديدة .

أما فيما يخص المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) فقد كانت الأهداف و التوجهات كالآتي:

من الأهداف الرئيسية للمخطط نجد دمقرطة التّعليم وضمان تمدرس كل الأطفال البالغين ستة سنوات، تعريب التّعليم وتدعيم الأبعاد العلمية والتقنية له .

- رفع معدل الانتقال من الطور الثاني من التعليم الأساسي إلى الطور الثالث منه (الانتقال من السّنة السادسة إلى السّنة السّابعة) من 72.7% في شهر يونيو 1983م إلى 85%في بداية سنة 1987.
- تحسين نوعية التّعليم وانخفاض عدد الرّاسبين في المدارس يقتضي توفير التأطير المناسب كماً وكيفاً.
- التخفيف من معدل شغل القسم والوصول في نهاية المخطط إلى30 تلميذا للطور الأول والثاني و20 تلميذا بالنسبة للطور الثالث .
- رفع نسبة التّمدرس في الولايات التي يقل فيها نسبة التّمدرس عن المعدل الوطني .
- يجب توسيع الحظيرة من المؤسسات التربوية، لتقريب المدرسة من التلميذ.

من 1990 إلى يومنا هذا

تبنّت الجزائر سياسة اقتصاد السّوق منذ بداية التّسعينات كبديل للاقتصاد الموجه لعدة دوافع، وبصدور دستور 1989م دخلت الجزائر مرحلة جديدة وانتقلت سياسيا من نظام الحزب الواحد إلى تبنّي التعددية الحزبية، هذا الانتقال خلق عدة مشاكل حيث خلق أزمة عميقة وشاملة أدّت إلى غياب شبه كلّي للمرافق الخدماتية في

الأرياف والعديد من المدن كما أثرت على استقرار السّكان خاصة المقيمين في الأرياف هذا ما أدّى إلى حركة واسعة للنّزوح الرّيفي تجاه المدن الكبرى تسببت في اكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن أجل مواجهة هذه الصّعوبات بعد عودة الاستقرار السّياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من سنة 1998م.

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السّكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاماً مالية كبيرة .

وقد جاء في الجريدة الرّسمية الصادرة بتاريخ 27 جانفي سنة 2008م. العدد 04 في المواد 11,10,9,8 و12 على التوالي ما يلي :

– تعدُّ التربية باعتبارها استثماراً إنتاجياً واستراتيجياً من الأولوية الأولى للدّول التي تسهر على تجنيد الكفاءات للتّكفل بالطّلب الاجتماعي للتّربية والاستجابة لحاجيات التّنمية الوطنية.

– تساهم الجماعات المحلية, في إطار الاختصاصات المخولة لها قانوناً، بالتكفّل بالطّلب الاجتماعي للتربية الوطنية، لا سيما في إنجاز الهياكل المدرسية وصيانتها وترقية النشاطات الثقافية والرياضية ومساهمتها في النشاط الاجتماعي المدرسي.

– تضمن الدّولة الحق في التّعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي .

– يتجسد الحق في التّعليم, بتعميم التّعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التّمدرس ومواصلة الدّراسة بعد التّعليم الأساسي .

– التّعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر ست (6) سنوات إلى ست عشرة سنة (16) سنة كاملة.

غير أنّه، يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي سنتين (2) للتّلاميذ المعوقين كلّما كانت حالتهم تبرر ذلك.

وقد جاء على لسان وزير التربية بو بكر بن بوزيد ما يلي : " ولضمان إشراف وتوجيه أفضل للمنظومة التّربوية ضبطت وزارة التّربية الوطنية مجموعة من مؤشرات دالة غايتها تنوير المشرفين بخصوص الوضع العام لهذه المنظومة وتمكين دوائر القرار من اتخاذ التدابير الوجيهة، ولقد تم تحديد خمسة أصناف من المؤشرات نعرضها فيما يلي :

– مؤشرات عن السّياق الاقتصادي والاجتماعي والدّيموغرافي المتصل بخصوصيات السّكان.

– مؤشرات عن تكاليف التعليم والموارد المالية التي تتحمّلها النفقات العمومية المخصصة للمؤسسات التربوية.

– مؤشرات عن نسبة المشاركة والاهتمام بالتربية والتعليم، ونسبة التمدرس في مختلف الأعمار وتكرار السنة الدراسية .

– مؤشرات خاصة بمستخدمي قطاع التربية والتعليم من حيث توزيعهم حسب الجنس والوضعية الإدارية

– مؤشرات عن نتائج التعليم في الامتحانات وتلك المتعلّقة بالتقييم الوطني في المواد الأساسية."[1]

ثالثا : تمويل التعليم:

كان تمويل التّعليم قبل و أثناء الاحتلال الفرنسي مصدره الأساسي هو الأوقاف أو الأحباس وهو عبارة عن أملاك موقوفة تمثل الممتلكات الزراعية الحيز الأكبر منه، " ويستعمل الوقف في أغراض كثيرة. منها العناية بالعلم والعلماء والطلبة الفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل. ومن أهم أغراضه العناية بالمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة. فهو مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية. كما أنّه مصدر الحياة والنّمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة"[8] .ولقد أصبح تمويل التعليم بعد الاستقلال تحت مسؤولية الدولة أين عرف قطاع التّربية والتّكوين بصفة عامة تطوراً ملحوظاً من خلال النفقات المخصصة له من طرف الدولة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي، مع العلم أن مجمل النفقات تتشكل من فرعين:

النفقات الجارية : وهي عبارة عن أجور المعلمين ومصاريف الصّيانة، الإضاءة ومختلف الأجهزة التّعليمية...إلخ.

النفقات الرأسمالية: تتمثل هذه النفقات في مصاريف الأراضي والمباني .

الشكل رقم 01: حصة ميزانية التربية من المزانية العامة للدولة

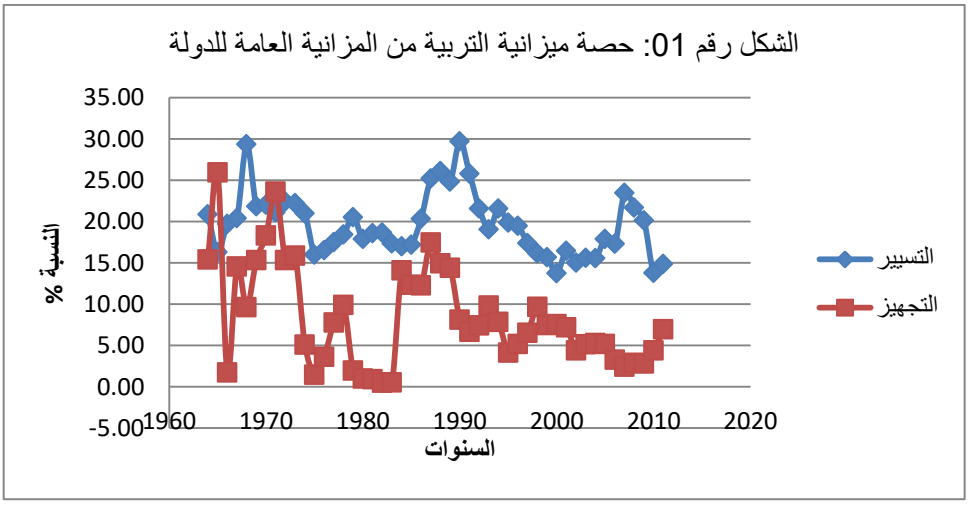

[8] تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، سعد الله، أبو القاسم، ص230، 231، 1998.

إذن عرفت المخصصات المالية لقطاع التربية منذ الاستقلال إلى غاية الموسم الدراسي 2012/2011م وهذا مقارنة بالميزانية العامة المخصصة للدولة تذبذبات بين الزيادة و النقصان أكبرها كانت سنة 1970 ثم 1990 أين وصلت إلى 30% من الإجمالي العام لميزانية الدولة وهذا بالنسبة لميزانية التسيير.

الشكل رقم 02: تطور الميزانية العامة المخصصة لقطاع التربية منذ الاستقلال

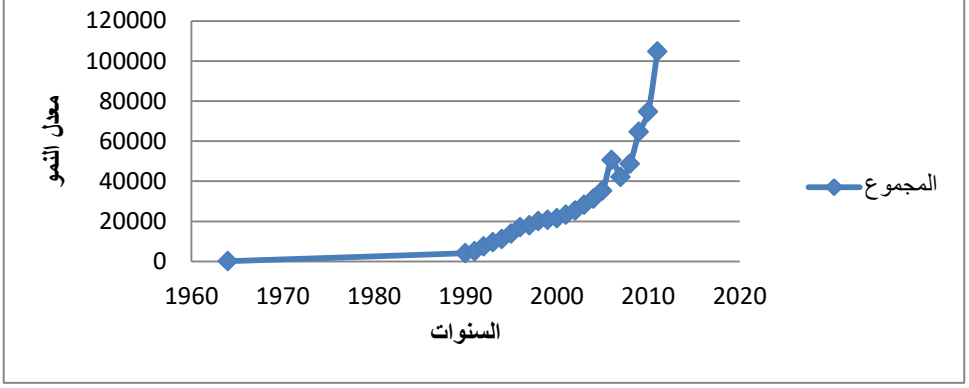

أما عند ملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح لنا مدى مساهمة الدولة لتطوير هذا القطاع من خلال مضاعفة المخصصات المالية أضعافا مضاعفة خاصة بداية من التسعينات (1990م) أين انتقل معدل النمو من 4100% مقارنة بسنة الأساس (1962م) إلى 104683% سنة 2011م وهذا ما يبرز عزم الدولة على تحقيق مبدأ المدرسة للجميع والوصول إلى 100% من السكان في سن التمدرس متمدرسين فعلا

رابعا : خصائص النّظام التّربوي في الجزائر

وسنتطرق إلى نوعين من المشاكل التربوية ويتعلق الأمر بالعلاقة بين الطلب (التلاميذ) والعرض وكذلك المردود التربوي الذي أصبح من أكبر انشغالات المسؤولين على التربية عبر العالم.

تطور العرض والطلب من موسم 1963/1962م إلى 2012/2011م

من أجل الفهم الجيد لتطوّر العرض والطّلب نلجأ إلى مؤشرات النّموّ الّذي يعبّر عنها بالمعادلة التالية:

$$I(T)=\frac{P(T)}{P(0)} \quad *100$$

$I(T)$ مؤشر النّمو في السنة T*

$P(T)$ قيمة المؤشر في السنة T**

$P(0)$ قيمة المؤشر في السنة 0(القاعدية)9 ***

I(T):L'indice d'accroissement du paramètre à l'année T*
P(T):La Valeur du paramètre à l'année T **

هنا تحدد هذه المؤشرات النّمو في المستوى الابتدائي بطوريه الأول والثّاني والمستوى المتوسط بطوره الثالث، وأخيرا مرحلة التعليم الثانوي (أنظر الشكل رقم03)

الشكل رقم 03:معدلات نمو المتمدرسين بالمراحل التعليمية الثلاثة

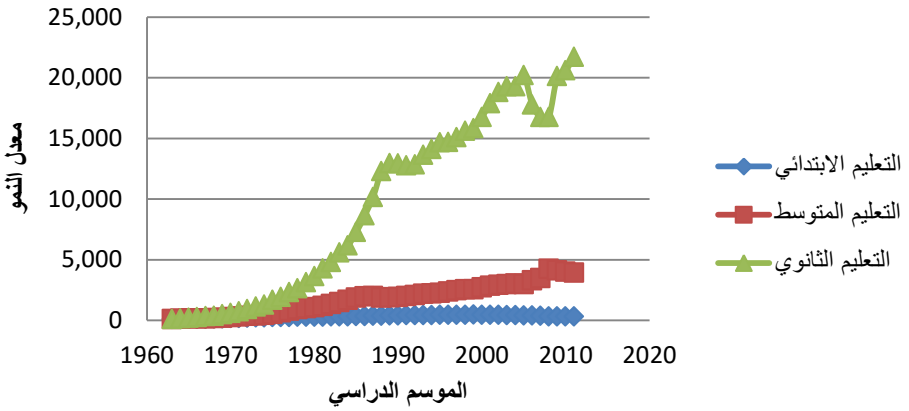

شهد التّعداد العام لتلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي (الطور الأول والثّاني) أضعف نمو مقارنة بمرحلتي التعليم المتوسط و الثانوي حتى سنة 2000 ليعرف بعدها تراجعا مستمرا حيث فاق هذا التراجع في بعض الأحيان (أي في الاتجاه السالب) 120% وهذا خلال الفترة الممتدة من الموسم الدراسي 2000/1999م إلى غاية الموسم الدراسي 2012/2011م، وهذا راجع إلى الانخفاض المعتبر في عدد المواليد وهذا ما أدّى إلى تقليص حجم الأسرة نتيجة للانخفاض المستمر لمعدل الخصوبة لانتهاج الجزائر كغيرها من الدّول النّامية سياسة تنظيم النسل باستعمال أغلبية النّساء لموانع الحمل قصد التّقليل من عدد الولادات ونقصد هنا التّحول الدّيموغرافي الذي عرفته المنطقة بداية من الثمانينات، وكذلك التّغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في العشرية الأخيرة(السوداء) نتيجة الوضع الأمني الذي أدى إلى عدم استقرار سكان بعض المناطق لطابعها الرّيفي، الجبلي، شبه الصحراوي...الخ، كما يفسّر الجزء الأكبر من هذا الانخفاض الهائل بداية من الموسم الدّراسي 2009/2008م لعدد المتمدرسين والتي وصلت نسبة تراجعهم حتى 140% مقارنة بسنة الأساس إلى تقليص المدى في مرحلة التعليم الابتدائي من ست سنوات إلى خمسة سنوات، والذي يرجع إلى الإصلاحات المعتمدة من طرف وزارة التربية الوطنية، والمطبقة بداية من الموسم الدراسي 2004/2003م، هذا التقليص في المدى الدراسي كان السبب الرئيسي في التّراجع الهائل لعدد الأطفال المتمدرسين في هذه المرحلة.

P(0): La Valeur du paramètre à l'année de base (200/2001) ***

أمّا الطّور الثالث والّذي يمثل ثلاث سنوات الأخيرة من التّعليم الأساسي حتى سنة 2002م/2003 م ومزيج بين التّعليم الأساسي والتعليم المتوسط بداية من السّنة الدّراسية 2003م/2004م فقد شهد التّعداد العام للتّلاميذ نمواً مستمرا وهذا بالنسبة لسنة الأساس، وتعود هذه الزيادة في أعداد المتمدرسين لهذه المرحلة والتي فاقت 9900% في بعض الأحيان إلى عدة أسباب، فجزء منها يعود إلى سياسة الدولة المنتهجة لتعميم التعليم على كافة السكان في سن التمدرس، وكذا تشجيع تمدرس الفتاة ...الخ، وجزء آخر يعود إلى الإصلاحات التي أدت إلى استقبال المؤسسات التربوية (المتوسطات) في الوقت نفسه لكوكبتين من التلاميذ في السنة الأولى متوسط، وهما تلاميذ السنة السادسة أساسي(نظام قديم) والسنة الخامسة ابتدائي(نظام جديد)، وهذا خلال السنة الدراسية 2009/2008م، كما تعود هذه الزيادة إلى تمديد مرحلة التعليم المتوسط إلى أربع سنوات بدلا من ثلاثة سنوات بداية من الموسم الدراسي 2004/2003م مما جعل العدد يزيد بأكثر من 45% خلال هذا الموسم، هذه الأسباب وأسباب أخرى جعل هذه المرحلة تشهد قفزة نوعية من حيث عدد التلاميذ المتمدرسين.

وفيما يخص مرحلة التعليم الثانوي فقد كانت الرائدة من حيث نمو عدد التلاميذ شهدت على العموم نموا مستمرا، لكن ليس بنفس الوتيرة التي عرفتها مرحلة التعليم المتوسط، حيث ارتفع عدد المتمدرسين من الموسم الدراسي 1962/ 1963م إلى الموسم الدراسي 2006/2005م بـ20091%، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها التشريعات والقوانين التي لعبت دورا في التحاق السكان في سن التمدرس بالتعليم وكذا العمليات التحسيسية والإعلامية اتجاه الأولياء وكل المعنيين بالأمر، وأيضا قد يعود جزء منه إلى تحسن نتائج التلاميذ في الامتحانات الرسمية والذي يزيد من مخرجات تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط .

وتظهر الخريطة رقم 01 ما تضمنته الجريدة الرسمية في عددها 61 والصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2010م ما تعلق بتنظيم مجموعة فضاءات البرمجة الإقليمية للقطر الجزائري وعلى هذا الأساس تم إنشاء تسعة فضاءلت للبرمجة الإقليمية .

وقد جاءت بعدة نقاط تتعلق بتنظيم مجموعة فضاءات البرمجة الإقليمية للقطر الجزائري من بينها:

- إن فضاءات البرمجة الإقليمية ليست تقسيما إداريا جديدا ولا هيئات ومؤسسات جديدة ولا يتعلق الأمر بإعادة تجميع ذي طابع مؤسساتي بل بإعادة تشكيل جغرافي للإقليم قصد الوصول إلى خريطة تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية بصفتها فضاء للتشاور حول المشاريع و البرمجة المشتركة للعديد من الولايات وتشكل إطار الدراسة وتخطيط المشاريع انطلاقا من إشكالية مشتركة .

- إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجح ومشترك للتنمية .

– قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن.

ويتفق الجميع على القول أن فضاءات البرمجة الإقليمية ستكون لها مكانتها تدريجيا في تنمية الجزائر كما في غيرها غير أنّ تصورها يجب أن يكون مطابقا لما يأتي :

– الأهداف الكبرى لإستراتيجية للتنمية

– أن يستجيب انسجامها لحقائق الميدان

– ينبغي أن يكون موضوعا هذه الإشكالية متوازنين على هذه القاعدة

ولا يتعلق الأمر بتقسيم إداري بل بتنظيم الإقليم إلى مجموعات منسجمة في التهيئة ومن اجل ضرورات منهجية تخضع للمنطق الفضائي، جاءت هذه البرمجة قصد تنمية البلاد في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 .

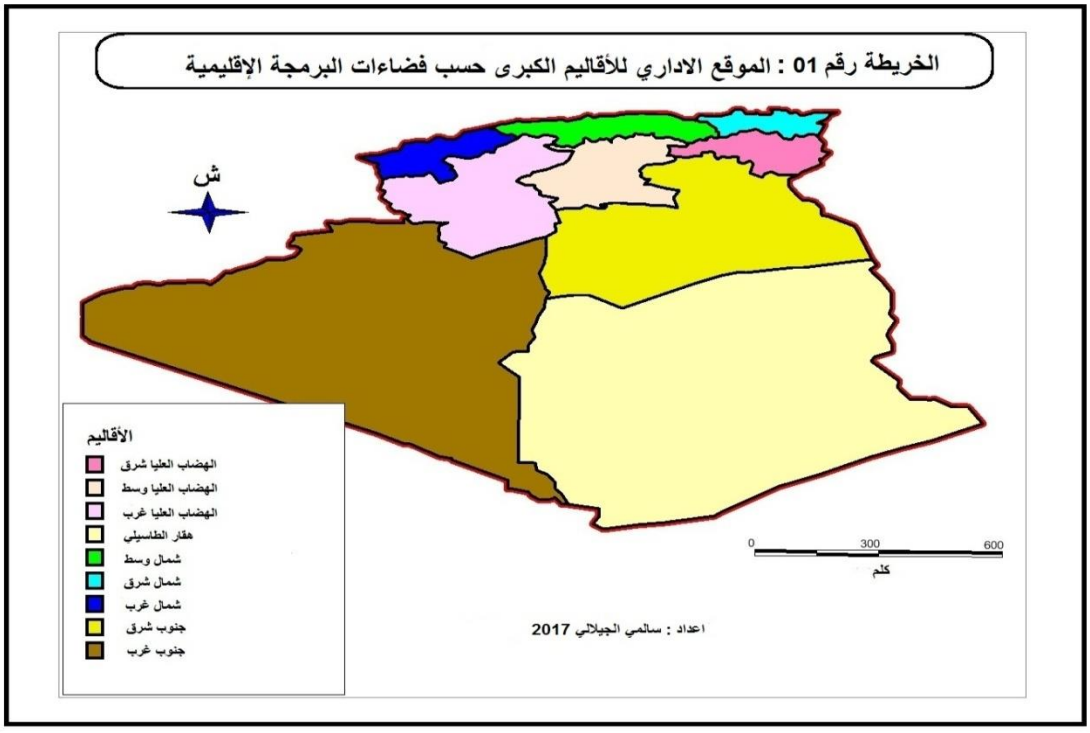

أما إذا أردنا معرفة توزيع عدد المتمدرسين بالمستويات الثلاثة بكل إقليم، وهذا حسب ما توضحه الخريطة رقم 02 نجد

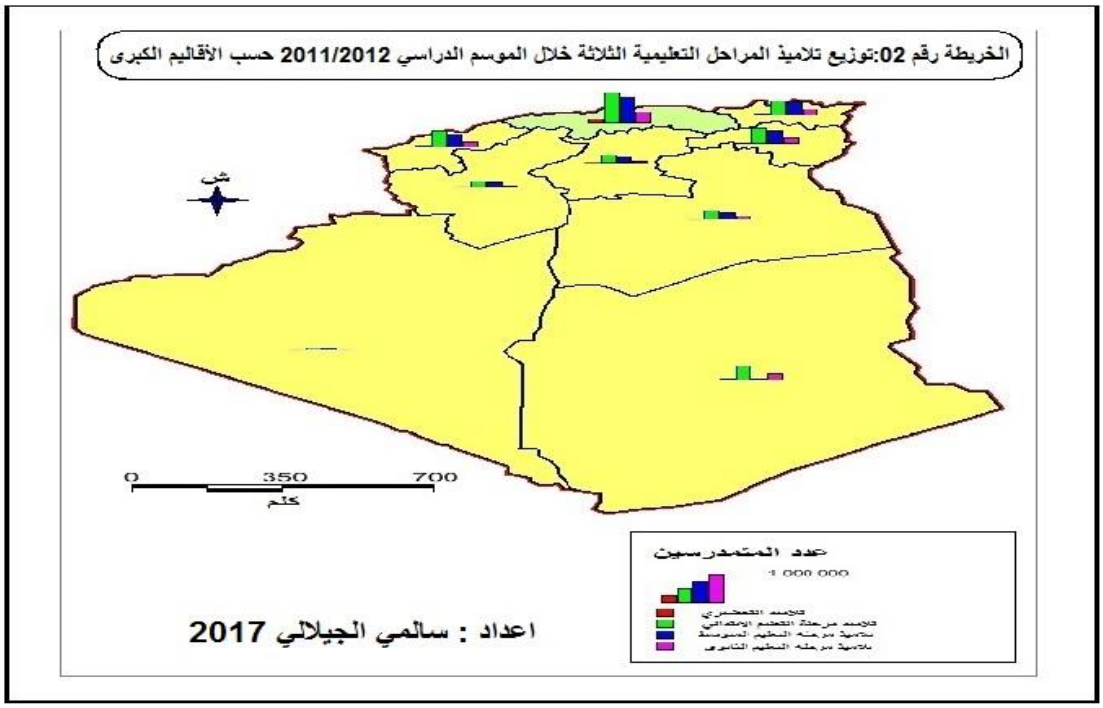

أن الإقليم الشمالي الأوسط، الإقليم الشمالي الشرقي و الإقليم الشمالي الغربي ورغم صغر مساحاتهم مقارنة بالأقاليم الأخرى فهي تظم العدد الأكبر من التلاميذ المتمدرسين وفي كل المستويات وهي تعبر عن مدى تأثير الجانب الديموغرافي في تحديد مدخلات النظام التربوي وكذا حجم الطلب على التربية .

كما أن التدرج الملاحظ من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي في التعداد من الأكبر إلى الأصغر (التناقص في عدد المتمدرسين) يعود إلى سببين رئيسين هما المردود التربوي (الإعادة والتخلي) والعامل الديموغرافي (الولادات و الوفيات، الهجرة)

تطور التأطير: عرف تعداد المعلمين في الطّور الابتدائي استقرارا من بداية التسعينات ثم تراجعا في النمو بداية من الموسم الدراسي 2005/2004 وصل حتى 120% والسّبب يعود إلى انخفاض عدد التّلاميذ في الطور الابتدائي، خاصة خلال الموسم الدراسي 2009/2008 ومن أحد أسبابه كما تحدثنا عنه سابقا اكتمال الإصلاحات في مرحلة التعليم الابتدائي ومغادرة الكوكبتين من التلاميذ لهذه المرحلة، هذا ما أدى إلى إحداث فائض في عدد المعلمين حيث"تم استخدام هذا الفائض حسب التدابير

الشكل رقم 04 : معدل نمو هيئة التدريس حسب مراحل التعليم

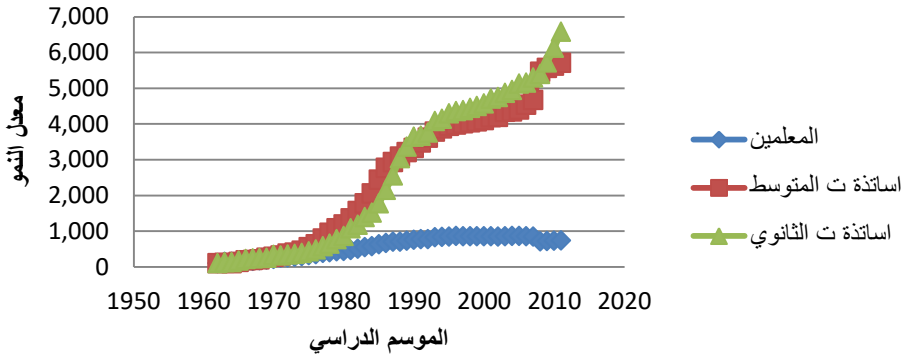

التالية : – ضمان تأطير أقسام التّربية التّحضيرية.

– تغطية جانب من حاجيات التّعليم المتوسط.

– تلبية حاجيات التّأطير في تعليم اللغة الامازيغية.

– تحسين ظروف تمدرس التّلاميذ بتخفيض عددهم في الفوج الواحد على مستوى بعض الولايات"[10].

أمّا التأطير في الطّور الثالث من التّعليم (التّعليم المتوسط) فقد تزايد هو بدوره في معدل النّمو تزايدا مستمرا وذلك سببه تزايد عدد التّلاميذ، "وقد أدى ارتفاع عدد التّلاميذ في التعليم المتوسط إلى ظهور الحاجة إلى استحداث مناصب مالية للتأطير البداغوجي وعليه تمّ العمل بالتّدابير التّالية:

– استخدام أساتذة التّعليم الأساسي المجازين، الذين يدرسون في الابتدائي بعد أن أصبحوا يشكلون فائضا إثر زوال السنة السادسة من التعليم الابتدائي.

– استحداث المناصب الشاغرة التي عين فيها المتعاقدون على مستوى التّعليم الابتدائي ولم تعد ضرورية لهذا الطور.

– فتح مناصب مالية إضافية"[11].

سجل التأطير البداغوجي في التعليم الثانوي خلال الفترة 1981/1980 إلى غاية 2012/2011 زيادة معتبرة من حيث العدد، حيث وصل نمو هذه الشريحة إلى 6438% من مجموع الأساتذة للموسم الدراسي 1964/1963، وتعود هذه الزيادة نتيجة التزايد في عدد المتمدرسين لهذه المرحلة، نتيجة تحسن نتائج التلاميذ في الامتحانات الرسمية والأسباب الأخرى التي تحدثنا عنها سابقا، وهذا يتطلب من السلطات العليا توفير التأطير الضروري لذلك.

[10] إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات ، مرجع سابق، ص311، 2009.

11 نفس المرجع السابق، ص 313.

ودائما يبقى العامل الديموغرافي السبب الرئيسي في تحديد العرض على التربية، يتضح ذلك من خلال العدد الكبير للأساتذة والمعلمين بالأقاليم الساحلية مقارنة ببقية الأقاليم الأخرى، فكلما اتجهنا جنوبا قل العدد وهذا يرجع إلى التمركز و التوزيع الجغرافي للسكان، كما يحتل مؤطرو مرحلة التعليم الابتدائي المراتب الأولى من حيث العدد مقارنة بمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي هذا ما توضحه الخريطة رقم 03

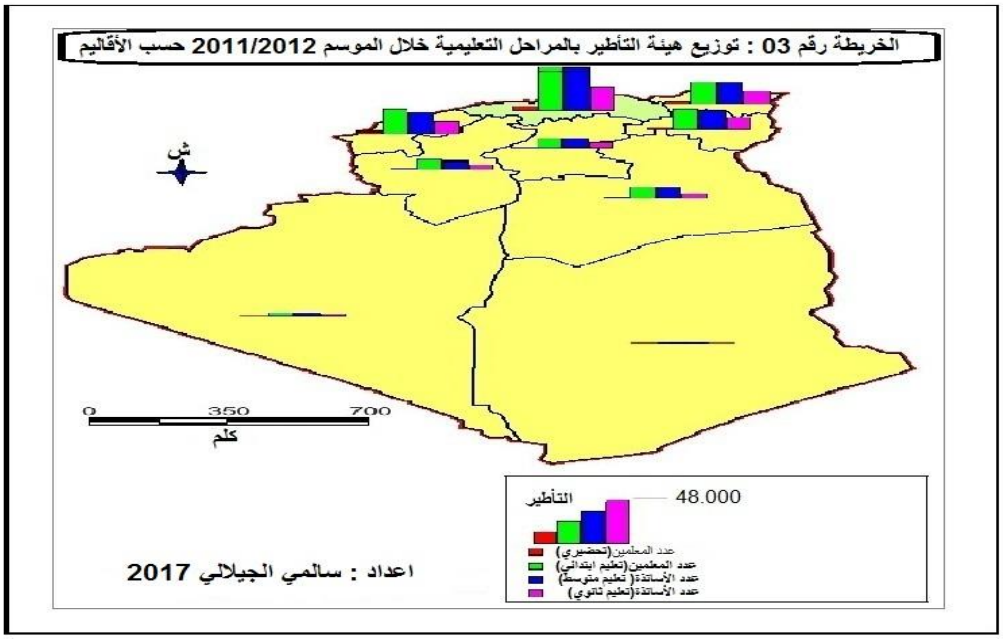

هياكل الاستقبال :يتعلّق الأمر بالمدارس، المتوسطات، الثانويات، وعلى العموم فإن العدد عرف تزايدا في كل المستويات التعليمية، سواء مرحلة التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي، لكن ليس بنفس الوتيرة، حيث عرفت مرحلة التعليم الثانوي أكبر نموا في هياكلها، وهذا تلبية لزيادة الطلب على التعليم مقارنة بسنة الأساس.

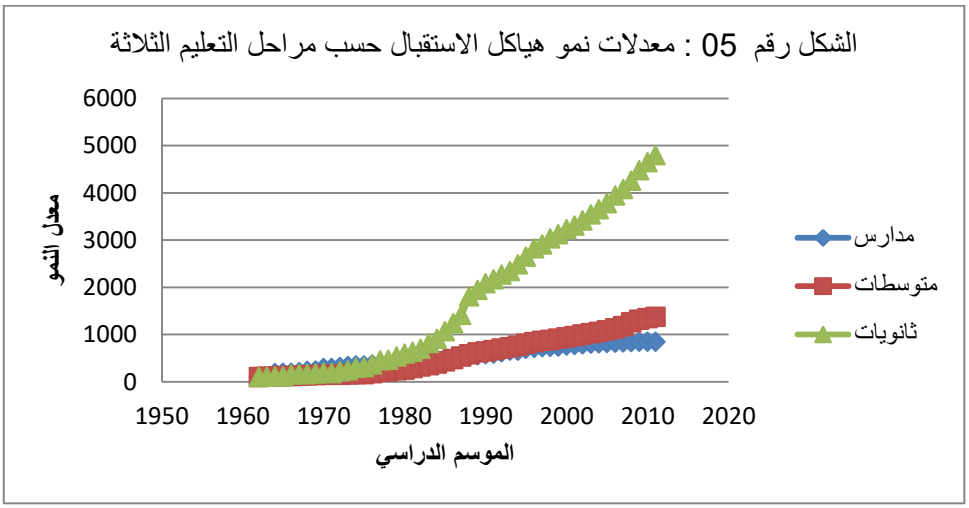

، لتليها مرحلة التعليم المتوسط بزيادة في عدد المتوسطات قدرت في بعض الأحيان بـ1276%،

أمّا بالنّسبة للطّور الأول والثّاني فقد عرف عدد مؤسساتها نمواً لكن بوتيرة أقل مقارنة بمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي، أينّ لم تفق الزيادة 746% وهذا خلال الفترة 2010/1963.

أما إذا أردنا معرفة توزيع هياكل الاستقبال بالمستويات الثلاثة بكل إقليم، وهذا حسب ما توضحه الخريطة رقم 04 نجد أن إقليم شمال وسط والمتواجدة به الجزائر العاصمة ورغم صغر المساحة مقارنة بالولايات الأخرى فهي تظم العدد الأكبر من الابتدائيات ، المتوسطات والثانويات وهي تعبر عن حجم

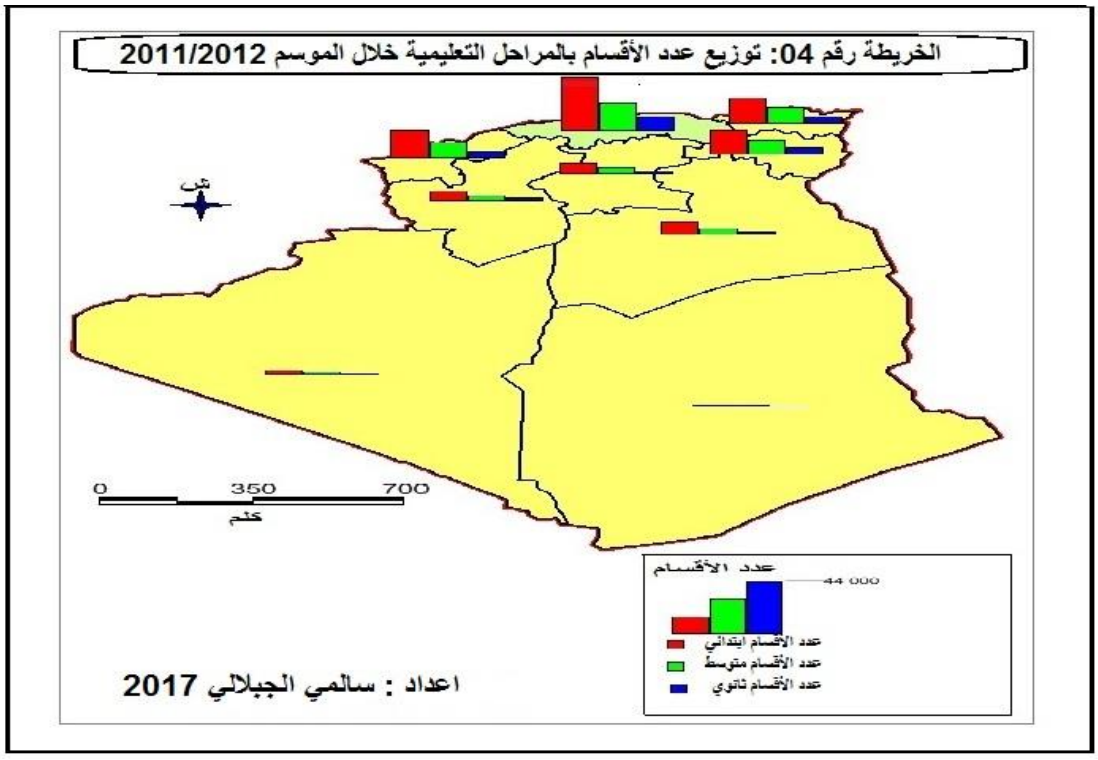

الطلب على التربية بهذا الإقليم والعرض الواجب توفيره، وتأخذ الابتدائيات حصة الأسد مقارنة بعدد المتوسطات والثانويات، كما أن التدرج الملاحظ من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي في عدد المؤسسات من الأكبر إلى الأصغر (التناقص في عدد المؤسسات) يعود إلى محاولة السلطات تغطية نوعا ما الطلب على التربية.

تطور التلاميذ المتمدرسين البالغين ست سنوات في كل موسم دراسي حسب الجنس

أما فيما يخص تطور عدد التلاميذ البالغين ست سنوات في كل دخول مدرسي فيوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم 06 :نسبة التمدرس للأطفال البالغين 6 سنوات في كل دخول مدرسي حسب الجنس

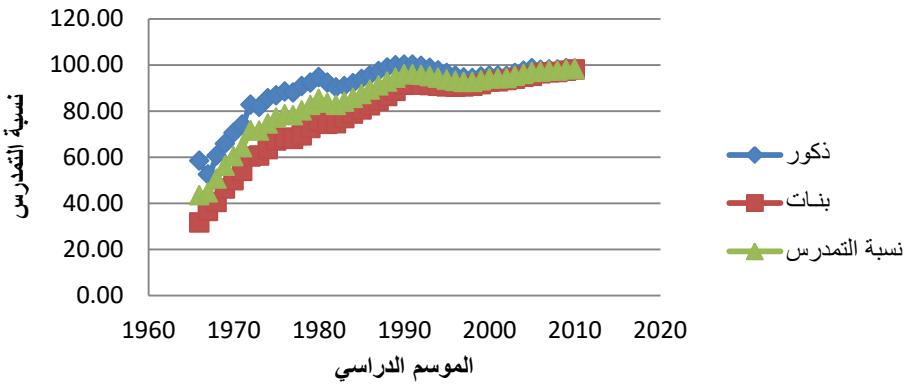

هذا الشكل يوضح لنا تطور الطلب على التعليم من خلال مدخلات النّظام التربوي، أي مجموع الأطفال المتمدرسين والبالغين ست سنوات في كل دخول مدرسي (دون مراعاة الدخول المبكر لبعض الأطفال مثلا في 5سنوات)، دون تأثير مؤشرات المردود التربوي على هذه الشريحة (انتقال، إعادة، تخلى)، حيث تبقى العوامل الديموغرافية هي السبب الرئيسي في إحداث الخلل لهذه الشريحة (وفيات، هجرة)، أينّ يلاحظ من خلال الشكل ارتفاع نسبة تمدرس الذكور مقارنة بالإناث، ويحدث التقارب بين معدلات التمدرس للجنسين كلما مرت السنوات لتقترب من 98% عند الإناث و 99% عند الذكور بداية من الألفية الثانية وهذا مؤشر يعبر على تحقق مبدأ تمدرس الجميع و كذا مبدأ تمدرس الفتاة، كما يعبر عن تغير ذهنية الأولياء من فكرة اقتصار التعليم على الذكور فقط إلى فكرة التعليم للجميع دون هيمنة لأحد الجنسين على الآخر، وهو المبدأ التي عملت على تحقيقه المخططات التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ديموقراطية التعليم .

مرحلة التعليم العالي : شهد التّعداد العام للطلبة الجامعيين تزايدا معتبرا خلال هذه الفترة وخاصة مع بداية الموسم الدراسي 2000 /2001م إلى غاية السنة الدراسية 2008/2009م، أينّ فاقت حوالي 172% خلال هذه الفترة أي 2000/2009، كما تجاوز معدل النمو 205% خلال الفترة المدروسة وهذا ما نسميه زيادة الطلب على التعليم الجامعي، والذي بدوره يطرح عدة تساؤلات

جدول رقم 02: تطوّر مؤشرات العرض والطلب من 1997م/1998م إلى 2009/2010م

المؤشرات	1998/1997	1999/1998	2000/1999	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
عدد الطلبة	100	110	120	137	160	174	183	213	219	242	280	309	305
عدد المؤطرين	100	103	110	113	122	131	143	160	171	184	201	218	239

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وانشغالات على مستوى السلطات المعنية, من خلال الإجراءات والتدابير الواجب توفيرها قصد تمدرس الجميع في ظروف حسنة من خلال معدل تاطير أحسن وظروف دراسية جيدة وقد ترجع هذه الزيادة إلى تنامي نسبة النجاح في شهادة البكالوريا وانتهاج الدولة سياسة مجانية التعليم، تعميمه و الزاميته في فترات متقدمة من تمدرس التلميذ، كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 03:تطور نتائج شهادة البكالوريا لتلاميذ التعليم الثانوي العام والتقني

السنوات	الحاضرون	الناجحون	النسبة
1999	344391	84874	24.64
2000	339686	109690	32.29
2001	346535	119438	34.47
2002	350720	115463	32.92
2003	390298	115356	29.56
2004	413109	175658	42.52
2005	345107	128674	37.29
2006	375594	192121	51.15
2007	389110	207342	53.29
2008	426460	222975	52.29
2009	245929	110759	45.04
2010	347122	212545	61.23
2011	346837	218000	62.85

المصدر :الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات

ومن خلال ملاحظتنا للجدول تتضح لنا الزيادة سواء في نسبة الحصول على شهادة البكالوريا أو في أعداد التلاميذ الوافدين إلى الجامعة، فإذا قارنا مثلا بين تعداد الناجحين لسنة 1999م وسنة 2011م لوجدنا أنّ نسبة النمو فاقت 156%، وأنّ نسبة الانتقال انتقلت من 24.64% إلى 62.85% وهذا ما يؤكد أنّ الزيادة في عدد المتمدرسين يعود جزء منه إلى الزيادة في نسب الناجحين في شهادة البكالوريا.

عرف تعداد الأساتذة (التاطير) بمختلف رتبهم تزايد هو بدوره في معدل النّمو تزايدا مستمرا وذلك سببه التزايد و التنامي الكبير لعدد الطلبة وسعي السلطات المعنية للقضاء على العجز في التاطير حيث انتقلت نسبتهم من 100% خلال الموسم الدراسي 1998/1997م إلى 239% أي بزيادة قدرت ب 139% .

العلاقة بين مؤشرات العرض والطّلب

للفهم الجيد للإختلالات بين العرض والطلب التربوي يبدو لنا من الضروري توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات، ويتعلق الأمر على التوالي بعدد التلاميذ ثم المؤطرين وقاعات التدريس، ولذلك سنلجأ إلى حساب المؤشرات التالية :

- معدل التأطير (TE)[12]* حيث TE=NE/NM

يمثل[13]** NE عدد التلاميذ لسنة دراسية i

و[14]*** NM عدد المؤطرين عند السنة i

- نسبة الاستقبال (TA)[15]**** حيث(TA=(NE/NSC

- يمثل NE عدد التلاميذ للسنة الدراسية i

و [16]***** NS C عدد قاعات التدريس

والنتائج المسجلة في الشكل الموالي تبين (تطور نسبة التأطير في كل مستوى تعليمي)

الشكل رقم 07 : معدلات التأطير بالمستويات التعليمية الثلاثة

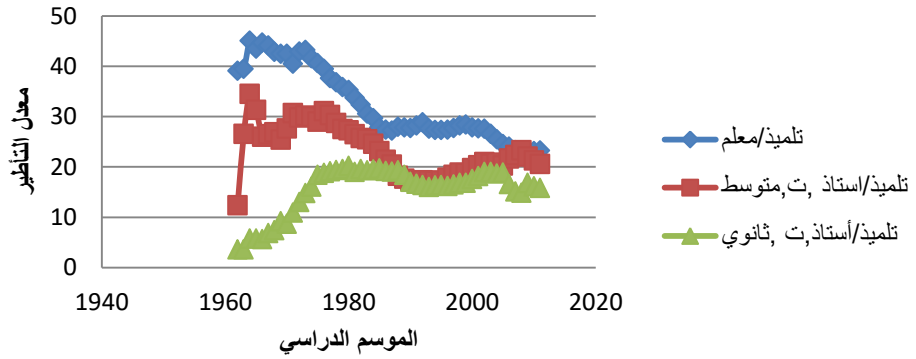

* TE:TAUX d encadrement
** NÉ: Nombre d élèves
*** NM: Nombre de maitres
**** TA:TAUX d accueil
***** N S C:Nombre de salles de classe

يعبر هذا الشكل عن مؤشر التأطير، والمتمثل في معدل معدل التاطير وهذا بالنسبة للمستويات الثلاثة على مستوى الجزائر، وعند قراءتنا له، يتضح لنا تحسن نسبة التأطير، أي عدد التلاميذ لكل معلم واحد في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث انتقلت من 45 تلميذ لكل معلم خلال الموسم الدراسي 1967/1966 إلى 23 تلميذ/معلم للموسم الدراسي 2012/2011، وقد سطّرت وزارة التربية الوطنية في برنامجها إلى تحقيق معدل 22 تلميذا للمعلم الواحد وهذا في التعليم الابتدائي، إذن نلاحظ أنّ هذا الهدف قد تحقق في منطقة الدراسة، والسّبب يعود إلى تراجع عدد الولادات في التسعينات وكذا تقليص المدى في مرحلة التّعليم الابتدائي من ست سنوات إلى خمس سنوات وأسباب أخرى تحدثنا عنها سابقا، وانتقال آخر دفعة للتعليم الأساسي لسنة 2008/2007م والمتمثلة في تلاميذ السّنة السّادسة أساسي واكتمال الإصلاحات الخاصة بالتعليم الابتدائي والتي انطلقت سنة 2003م/2004م لتتوج بانتقال تلاميذ السّنة الخامسة ابتدائي سنة 2008/2007م إلى أولى متوسط.

أما بالنّسبة لمرحلتي التّعليم المتوسط والثانوي، فهي عموما تميل إلى الاستقرار بداية من الموسم الدراسي 1991/1990 رغم التذبذبات المسجلة قبل هذه الفترة، ويعود جزء من هذا الاستقرار في مرحلة التعليم المتوسط إلى استقبال القطاع لفئتين مختلفتين، هما آخر دفعة لتلاميذ التعليم الأساسي (السادسة أساسي)، ومخرجات أول دفعة لمرحلة التعليم الابتدائي (الخامسة ابتدائي)، وهذا خلال الموسم الدراسي 2009/2008م، واستقبال نفس الدفعتين في مرحلة التعليم الثانوي للموسم الدراسي 2013/2012م، هذا ما سيخلق متنفسا لمؤسسات الاستقبال الخاصة بمرحلة التعليم المتوسط، ويزيد من اكتظاظ مؤسسات الاستقبال الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي، وهذا ما نلاحظه بالنسبة لمعدل التأطير المحصور بين 20 و 21 تلميذا/أستاذ حتى الموسم الدراسي 2012/2011م وهذا فيما يخص مرحلة التعليم المتوسط، كما يبقى كذلك مقبولا في مرحلة التعليم الثانوي بمعدل 16تلميذا/أستاذ، ونتوقع أن ينخفض بعد الموسم الدراسي 2015/2014 نتيجة مغادرة الكوكبتين لمرحلة التعليم الثانوي.

الخلاصة

باشرت الجزائر الاستثمار في قطاع التربية عن طريق المخططات التّنموية والإصلاحات وما يصحب ذلك من مخصصات مالية، إنفاق لهذا القطاع، فحاولت بناء منظومة تربوية وفقا لواقعها من حيث المبادئ والغايات والمضامين من خلال بلورة مبدأ الديمقراطية، التعريب والجزأرة، لتساير بذلك الطموحات والتوجهات التنموية الكبرى من خلال إصلاحين عميقين الأول في سنة 1976 والثاني سنة 2002حيث هدف الأول إلى تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، أمّا الثاني فقد أملته التغيرات التي تعيشها البلاد في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية وبالحاجات الاجتماعية. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحقيق أحد المطالب الرئيسة الآ وهو تمدرس الجميع، من خلال ديموقراطية ومجانية التعليم وإلزاميته لمن هم دون 16 سنة، إضافة إلى رفع قدرات التكوين الوطنية، إلا أن نظامنا التربوي سجلت به عدة نقائص فمن خلال تحليلنا لوضعية التّعليم الابتدائي، المتوسّط والثانوي في الجزائر، يتّضح لنا أنّه رغم التحسن الملحوظ في معدلات التأطير معدلات شغل القسم خاصة في السنوات الأخيرة من مجال الدراسة إلاّ أنّ العرض والمتمثل في هياكل الاستقبال والتأطير لم يكن يوما يساير الّطّلب على التّربية المتمثل في السّكان المتمدرسين بالمعنى الكامل خاصة في مرحلة التّعليم المتوسط والثانوي ممّا سيتسبّب في وجود اكتظاظ داخل الأقسام، ممّا قد يؤثّر سلبا على مستوى التّحصيل الدّراسي للتّلميذ وكذا الأدّاء التّربوي للأستاذ، فالمردودية الدّاخلية الضّعيفة الناتجة عن تدني مستويات التّعليم في المنطقة ترفع حتما من تكلفة التّكوين والّتي تزيد من أعباء الدّولة وتخلق عدة مشاكل، كما أنّ نوعية المعطيات المعالجة في بعض الأحيان لا تسمح بالوصول إلى اتخاذ إجراءات وقرارات رشيدة ناهيك عن الخلل الملاحظ في التوازن الجهوي الذي يعتبر أحد أسس التنمية في الجزائر.

وما يمكن أن نستنتجه في الأخير بعد دراستنا لمختلف المخططات تسجيل عدة نقائص من بينها ضُعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النّظرة القطاعية المفرطة، ممّا أدّى إلى التناقض والتّكرار في العمل وتداخل الصّلاحيات، وبذلك وجب إشراك جميع الشركاء التربويين (أولياء التلاميذ .أساتذة ...الخ)عند اتخاذ القرار، هذا ما يساعد في نظرنا في التّقليل من هذه الممارسات .

و ورغم هذه النقائص المسجلة فقد استطاع النظام التربوي أن يصل إلى نتائج ايجابية وعل سبيل المثال نسبة التمدرس للجنسين وهي تقترب اليوم من 100%، أي تحقيق التمدرس للجميع، كما أن تراجع معدل النمو الديموغرافي ساهم ولو بشكل قليل في التقليل من أعباء الدولة في توفير التأطير وهياكل الاستقبال المتزايد نتيجة زيادة الطلب على التعليم.

كذلك تحسن نتائج التلاميذ في نتائج الامتحانات الرسمية (شهادة البكالوريا) هو مؤشر ايجابي للمردود التربوي، كما يزيد في الطلب على التعليم العالي والبحث العلمي.

التوصيات : وفي الأخير يمكن الخروج بمجموعة من الوصيات من بينها :

- توفير البيانات اللازمة و بناء مؤشرات دالة غايتها تنوير المشرفين بخصوص الوضع العام لهذه المنظومة وتمكين دوائر القرار من اتخاذ التدابير الوجيهة.
- وجب تحقيق أهم أحد عناصر التنمية في الجزائر وهو التوازن الجهوي، وذلك عن طريق التّوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية.
- الزيادة في المخصصات المالية قصد تزويد القطاع لتوفير هياكل الاستقبال، التأطير وما يلزم التلميذ من حاجات قصد تمدرس أحسن.

- **المراجع**

- الكتب
- أساسيات التخطيط التربوي النظرية والتطبيق، لكحل لخضر ، فرحاوي كمال، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم،الجزائر، 2009.
- إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات، بن بوزيد، بوبكر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
- الإبعاد الأساسية للشخصية، احمد مُحَمَّد، عبد الخالق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.
- التربية والتعليم بالجزائر، غيات، بوفلجة غيات، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- التربية ومتطلباتها، غيات، بوفلجة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، زايد، مصطفى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة.
- تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، الجزء الأول ، سعد الله، أبو القاسم، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998.
- تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، 1830-1954، سعد الله، أبو القاسم، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998.

- **الرسائل**

- التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، حمدي باشا، رابح ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،(1992/1991).

- تخطيط المدى الطويل للتربية و التعليم العالي، تقارب تدفقات التلاميذ والطلبة، مومني، مليكة ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- **الوثائق، التقارير ،المنشورات والجرائد الرسمية**
- إصلاح التعليم 1974-1977 المخطط الرباعي، آفاق بعيدة، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر الوثائق، الجزائر، 1973.
- إصلاح التعليم 1974-1977 المخطط الرباعي، تحقيق الإصلاح، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر الوثائق، الجزائر، 1973.
- إصلاح المنظومة التربوية –النصوص التنظيمية، الجزء الأول ، وزارة التربية الوطنية، ط2،المديرية الفرعية للتوثيق،جانفي 2010.
- إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية، الجزء ألأول، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، جانفي 2010.
- إصلاح المنظومة التربوية، الجزر الثاني، النصوص التنظيمية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، المديرية الفرعية للتوثيق مكتب النشر، جوان 2009.
- التخطيط التربوي، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، دون سنة.
- التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، الجزائر،
- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام، جانفي 1985.
- النظام التربوي الجزائري، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،2002.
- تقرير عام للمخطط الخماسي 1980- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (1984-1989) ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، إصلاح المنظومة التربوية، النصوص التنظيمية، الجزء الأول، وزارة التربية الوطنية، ط2، المديرية الفرعية للتوثيق، جانفي 2010.
- من قراءات المركز، الجزء الأول، المركز الوطني للوثائق التربوية، داي،حسين ، الجزائر، 2008.
- وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل 1962-1998، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية-الجزائر، أفريل 1998.

- الجريدة الرسمية، العدد04، 2008/01/27.
- الجريدة الرسمية، العدد61، 2010/10/21

المراجع باللغة الأجنبية:

الوثائق، التقارير والمنشورات

- Elaboration d'un référentiel d'indicateurs d'évaluation des normes assignées au système scolaire Algérien , Ministère de l'éducation nationale , INRE ,Alger, octobre 2012.
- Document Historique 1962-2011, Ministère de l'éducation nationale, sous-direction de la Banque de données , Alger،2012.
- Enquête Exhaustive 2011-2012, Ministère de l'éducation nationale, sous-direction des statistiques , Alger, 2011-2012.
- deuxième plan quinquennal 1985-1989, rapport général, Ministère de la planification et de l'Aménagement du Territoire, 1985.